الشركات اللبنانية صغيرة ومكتومة ولا تدفع الضريبة

الشكل القانوني	عدد موظفين	أقل من 1 مليار	أقل من 10 مليار	10 مليار فما فوق	المجموع
شركة مساهمة	704	15246	2055	754	18759
مسؤولية المحدودة	3960	45381	3200	386	52927
مؤسسة	89	4532	43	1	4665
فرد فقط	314	8734	731	214	9993
شركة مدنية	1	61	9	1	72
تضامنية بالأسهم	1	17	1	0	19
تضامن	477	5651	426	45	6599
تضامنية بسيطة	646	6556	616	77	7895
شركة مدنية	81	536	16	4	637
شركة مغفلة	1	28	0	0	29
المجموع	6274	86742	7097	1482	101595
النسبة المئوية	6.18%	85.38%	6.99%	1.46%	100%

تُبيّن الإحصاءات المُتاحة من قِبَل وزارة المال أن عدد الشركات النظامية المُصرّح عنها لدى الدوائر الضريبية يبلغ ١٠١,٥٩٥ شركة، إلّا أن أكثر من ٨٥% منها تصرّح عن حجم أعمال سنوي يقلّ عن مليار ليرة (٦٦٣ ألف دولار)، و٧٩% منها (أي ٨٠,٢٠٧ شركات) لا تصرّح عن أي عمّال لديها، وثلاثة أرباعها تقريباً مُسجّلة في نشاطات التجارة والأنشطة العقارية والإنشاءات وورش تصليح السيارات ومحطّات الوقود

يُقدّر التهرّب من ضريبة الدخل على أرباح الشركات بنحو مليار دولار سنوياً، وفق التقديرات الواردة في مذكّرة الفريق الاقتصادي في جمعيّة مصارف لبنان وتقرير بنك عودة الفصلي وغيرهما. يعتبر البعض هذا التقدير محافظاً جدّاً وأقل ممّا هو في الواقع، حيث يسود الفساد في لبنان وتؤمّن السرّية المصرفية والنظم المحاسبية المُعتمدة إمكانات هائلة لإخفاء الأرباح الحقيقية والتلاعب بالميزانيات، فضلاً عن سلسلة واسعة من القوانين والمراسيم والأنظمة التي تبيح قدراً هائلاً من الإعفاءات الضريبية المقوننة أو الاستنسابية، وتسمح دائماً بالتسويات والإعفاءات من الغرامات التي تنطوي على مكافآت جمّة للمتهرّبين من الضريبة وتشجّعهم على التمادي والتعدّي على المال العام .

في المقابل، ينظر البعض إلى هذا التقدير المُرتفع لحجم تهرّب الشركات من ضريبة الأرباح، بوصفه انعكاساً لفساد القطاع الخاصّ اللبناني وارتباط شركاته الكبيرة أو الأكثر ربحية بمراكز النفوذ والسلطة في الدولة. وبوصفه أيضاً، وهذا الأهمّ، انعكاساً للأزمة البنيوية في النموذج الرأسمالي في لبنان، حيث تُقدّر إدارة الإحصاء المركزي دخل النشاط الاقتصادي اللانظامي بنحو ٣٠% من مجمل الدخل المُسجّل.

تُعدّ الشركات الخاصّة صغيرة بمعظمها وضعيفة وهشّة ومركّزة في نشاطات خدمية متدنّية الإنتاجية، ويغلب عليها الطابع العائلي والفردي وأحياناً كثيرة الطابع الاحتيالي على القانون، ويسيطر على الحصّة الأكبر من حجم أعمالها الإجمالي عدد قليل جدّاً من الشركات الاحتكارية ذات الامتيازات، التي تحظى بمعدّلات ضريبية منخفضة وإعفاءات كثيرة ولكنّها تعتمد غالباً الأساليب الاحتيالية لتهريب أرباحها الطائلة من موجب تسديد الضريبة.

في هذا السياق، تكشف إحصاءات مديرية الواردات في وزارة المال أن عدد الشركات اللبنانية المُصرّح عنها حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ بلغ ١٠١,٥٩٥ شركة، من ضمنها ٦,٢٧٤ شركة (٦% من مجمل الشركات) لا تزاول العمل وفقاً لتصاريحها لدى الوزارة. في حين لا تصرّح سوى ٢١,٣٨٨ شركة من الشركات العاملة عن وجود عمّال فيها، ما يعني أن ٧٨,٩% من مجمل الشركات النظامية، هي عبارة عن نشاط فردي أو عائلي صغير (متاجر أو ورش تصليح) أو شركات تكتم عمّالها ولا تصرّح عن أجورهم أو شركات صورية يتمّ استخدامها غالباً لتملّك العقارات وتبادلها تهرّباً من تسديد الضرائب والرسوم المُترتّبة على عمليات التفرّغ عن العقارات. علماً أن نصف الشركات التي تصرّح عن عمّالها تشغّل أقل من ٥ عمّال، في حين أن ٠,٦% فقط تصرّح عن أكثر من ١٠٠ عامل.

لا تتفق هذه الإحصاءات مع نتائج المسح الذي قامت به إدارة الإحصاء المركزي عام ٢٠٠٤ والذي أحصى وجود ١٧٦,٢٧٩ مؤسّسة في لبنان. كما لا تتفق مع إحصاءات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التي تفيد أن عدد الشركات المُسجّلة لديه عام ٢٠١٤ يبلغ ٤٧,٦٥٩ شركة، أي أكثر من ضعف العدد المُصرّح عنه لدى وزارة المال ونحو ربع عدد المؤسّسات وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي. وهذا دليل على حجم التلاعب في تصاريح الشركات لدى الدوائر الضريبية وصندوق الضمان وغياب الآليات لضبط التهرّب الضريبي وعدم التصريح وتفشّي العمل اللانظامي، علماً أن إحصاءات الوزارة والصندوق وإدارة الإحصاء تتفق على أن أكثر من ٨٥% من الشركات لا تصرّح سوى عن أقل من ١٠ عمّال في كلٍّ منها، ما يعني أنها صغيرة للغاية وحجم أعمالها متدنٍ، وبالتالي فإن عدم التزامها بالتصريح الصحيح ليس هو المسؤول الأوّل عن التهرّب من ضريبة الأرباح المُقدّر بمليار دولار، بل عدم تصريح الشركات الأكبر حجماً عن حجم أعمالها الحقيقي وإخفاء أرباحها الفعلية المُحقّقة.

تقدّم إحصاءات الشركات المُسجّلة في وزارة المال وفقاً لحجم أعمالها لعام ٢٠١٦ صورة مُعبّرة جدّاً، إذ أن ٨٥,٤% من مجمل هذه الشركات صرّحت عن حجم أعمال سنوي يقلّ عن مليار ليرة (ما يعادل ٦٦٣ ألف دولار أميركي سنوياً أو نحو ٥٥ ألف دولار شهرياً). علماً أن ٧٧% منها هي شركات فردية تخضع لضريبة تصاعدية على الدخل والأرباح و٢٣% منها هي شركات أموال يمنحها القانون إعفاءات وامتيازات ضريبية شتّى. في المقابل، تُبيّن هذه الإحصاءات أن ٧% من الشركات صرّحت عن حجم أعمال بين مليار و١٠ مليارات ليرة سنوياً (ما بين ٥٥ ألفاً و٥٥٣ ألف دولار شهرياً)، علماً أن ٤٠% منها هي شركات أموال و٦٠% شركات فردية. في حين أن ١,٥% فقط من مجمل الشركات تخطّى حجم أعمالها المُصرّح عنه ١٠ مليارات ليرة سنوياً (فوق ٦,٦٣٣ مليون دولار)، علماً أن ٦٥% منها هي شركات أموال، في مقابل ٣٥% شركات فردية. وتجدر الإشارة إلى أن ٧٨% من مجمل شركات الأموال (هولدنغ وأوف شور ومساهمة) تتركّز أنشطتها في تجارة البيع بالتجزئة والجملة (من دون تجارة السيّارات وبيع الوقود) وفي الأنشطة العقارية والإيجارية حصراً.